

الدولار

عوامل تذبذبه .. وأثاره وانعكاساته على الأوضاع الاقتصادية العالمية
كيف يؤثر الدولار على أوروبا واليابان .. وأسعار النفط ؟

تعرض الدولار الأميركي منذ مطلع العام لانخفاضات عديدة وصلت أدنى مستوياتها مقابل العملات الرئيسية للدول الصناعية في تموز من العام نفسه، في انخفاض هو الأول من نوعه منذ ست سنوات من سيطرته على أسواق العملات الأجنبية. وللدولار أهمية كبيرة في التجارة العالمية إذ يمثل عملة أكبر اقتصادات العالم (الولايات المتحدة). وتربط العديد من الدول عملاتها بالدولار أو بسلة عملات دول صناعية يمثل الدولار فيها وزناً نسبياً كبيراً.

بقلم/ محمد شريف بشير

وحدثت أكثر من العملة الأخرى، وهو ما يعرف في التعبير الاقتصادي بالقوة الشرائية.

وتعكس العملة في بعض جوانبها العلاقات التجارية والنقدية بين الدول، ولذلك يمكن أن نعرف مناطق السلع والخدمات المستوردة، وبذلك يستولي الدولار على ثلثي احتياجاتها النقدية الأجنبية في العالم و80% من مبادلات سعر الصرف الأجنبي.

ويجد أن أكثر من 90% من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار بما فيها البترول، إذ تسعر كافة دول منظمة البلدان لصناعة النفط (أوبك) فقط بالدولار الأميركي. وفي الجملة يمثل حجم التداول بالدولار حول العالم في نحو ثلاثة أرباعه، وبهذا ينعكس أي تذبذب واضطراب في سعر الدولار على أسعار هذه السلع والخدمات، كما يؤثر على تقسيم

العملات الأخرى مقابل الدولار.

إن الدولار كغيره من العملات الأجنبية الرئيسية مثل الين واليورو معروف بلامتساخ قوية ذات اتجاهية عالية، وسيطرة على التجارة العالمية، ونفاذ في الأسواق الخارجية، والقدرة على زيادة الصادرات والنقلات الدولية أيضاً، كما يشارك تجارياً في تكتلات اقتصادية كبيرة.

وفي هذا السياق يتضح أن الدور

الجواري للدولار الأميركي في الاقتصاد العالمي من خلال السجل للتدبيرات التاريخية لا تضاهي سلطات النقدية في الولايات المتحدة في مكافحة التضخم، إذ عزز للحد من تكلفة الدولار كعملة يسبقهم الارتباط بها في عدد من الضغوط التضخمية المستوردة.

إن القيمة عملة أي بلد تتحدد بما يجازي جملة عوامل هي: المستوى العام للأسعار والاحتياطي النقدي وسعر صرف وضع البسلة الاقتصادية والي. وبناء على ذلك نستطيع القول إن عملة ما تكون أقوى من عملة أخرى حين تستطيع العملة القوية شراء

على حساب صادرات الدول النافذة

للأسواق الخارجية، خاصة الصادرات الأوروبية واليابانية والصينية. فعندما يكون الدولار قوياً تقل كلفة شحنه والسلع والخدمات من خارج أميركا، وفي المقابل تصبح الصادرات الأميركية عالية للمشتريين الأجانب، الأمر الذي يدفع بزيادة معدلات التضخم، ويعزز انخفاض الصادرات من تراجع الإنتاج الأميركي. أما ارتفاع كلفة الواردات فيخفض من معدلات التضخم، في حين سيؤدي ارتفاع الصادرات من الإنتاج الأميركي.

إن سياسة الدولار الضعيف هي جزء من آلية التسييس الضرورية التي ستعيد توازن النمو وتقلل من العجز التجاري في أميركا، وكذلك تساعد على التحكم في الفوضى الأجنبية والتأثير على الاقتصاد العالمي وزيادة معدلات نمو.

ويؤثر بنك الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) على

السياسة النقدية الدولية وأسعار الصرف الأجنبية عن طريق رفع أسعار الفائدة، مما يدفع الأجانب إلى الاستثمار في الصناديق الأميركية. وخلال هذه العملية سيحصلون عملات بلانكهم إلى الدولار فيزيد الطلب على الدولار وترتفع قيمته.

تعتبر ظاهرة انخفاض الدولار وسيلة مقصودة لتعزيز القدرة التنافسية

للصادرات الأميركية على حساب صادرات الدول المنافسة للأسواق الخارجية، وفي خطوة ثانية يقوم البنك الاحتياطي بشراء دولارات مقابل عملة أجنبية (الين الياباني مثلاً) مما يزيد من قيمة الدولار أيضاً وينخفض قيمة الين، ثم يقوم ببيع الدولار مقابل الين مما يقلل قيمة الدولار ويزيد من قيمة الين. ومهما حساوت أميركا تنافسها انخفاض سعر صرف الدولار فإن بعض الشركات التجارية لها مثل الصين واليابان وبعض دول جنوب شرق آسيا والتي تعتمد على

التصدير للتصدير أميركا، تحاول

إحباط مفعول هذه الهندسة من خلال شراء سندات أميركية. وبمضي آخر تسنم هذه الدول ببعض فوائدها التجارية في أصول بالدولار بدلاً من تحويل كل قيمة صادرة لها إلى عملاتها المحلية.

ويترق ذلك مع زيادة في تدفقات رأس المال الخاص إلى خارج الولايات المتحدة الأميركية مما يضعف قيمة الدولار عالمياً. وتتحول هذه التدفقات إلى أوروبا ومنطقة اليورو، ويؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار ونمو التضخم الدولية مما يجعل كلفة الإنتاج فيه منخفضة، ويؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار ونمو التضخم الدولية مما يجعل كلفة الإنتاج فيه منخفضة، ويؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار ونمو التضخم الدولية مما يجعل كلفة الإنتاج فيه منخفضة، ويؤدي إلى

زيادة فرص الاستثمار ونمو التضخم الدولية مما يجعل كلفة الإنتاج فيه منخفضة، ويؤدي إلى

زيادة فرص الاستثمار ونمو التضخم الدولية مما يجعل كلفة الإنتاج فيه منخفضة، ويؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار ونمو التضخم الدولية مما يجعل كلفة الإنتاج فيه منخفضة، ويؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار ونمو التضخم الدولية مما يجعل كلفة الإنتاج فيه منخفضة، ويؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار ونمو التضخم الدولية مما يجعل كلفة الإنتاج فيه منخفضة، ويؤدي إلى زيادة فرص الاستثمار ونمو التضخم الدولية مما يجعل كلفة الإنتاج فيه منخفضة، ويؤدي إلى

الزائد من اللينونية. ويحسق ارتفاع سعر اليورو وفوائد لخطئة اليورو وتمثل في زيادة الثقة به بعدما انخفض أمام الدولار في بداية إصداره، وهذا يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بالدولار. ولكن ارتفاع اليورو وله أيضاً آثار سلبية تتمثل في ارتفاع سعر الصادرات الأوروبية، وبالتالي انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

لكن من جانب آخر قد يتجه البنك المركزي الأوروبي إلى خفض سعر الفائدة على اليورو مع ارتفاع أسعار الفائدة، وذلك بهدف خفض كلفة الاقتراض لتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار. وكذلك يمكن أن يحسق انخفاض سعر الدولار منطقة اليورو، ومن ناحية أخرى، وخاصة إذا كان تصدير النفط يتم لتسويق غير أميركية، ثم يؤدي ذلك إلى تراجع في حجم الاستثمارات الدولية بشكل كبير، مما يعني انخفاض فرص النمو في المستقبل.

الأثر السلبية لربط العملة الوطنية بالدولار

هناك عدد من الدول في العالم ترتبط عملاتها الوطنية بالدولار عوضاً عن تثبيت عملاتها على سلة من العملات الأجنبية. وهذا الإجراء يعتمد عادةً على الصراف المركزية لتثبيت سعر صرف العملة الوطنية. ولكن أي هبوط حاد للدولار أو انخفاض كبير في قيمته مقابل العملات الأجنبية الأخرى سيترتب عليه فساد مماثل في سعر العملات المرتبطة بالدولار، وستكون انعكاساً لارتفاع أسعار السلع المستوردة بالنسبة لهذه الدول.

ومما لا شك فيه أن انخفاض سعر الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية سيؤثر سلباً على عائدات تصدير السلع الوطنية في الأسواق الدولية واليوروبية.

ومن جهة ثانية فإن ربط عملاتها الوطنية بالدولار عوضاً عن تثبيت عملاتها على سلة من العملات الأجنبية. وهذا الإجراء يعتمد عادةً على الصراف المركزية لتثبيت سعر صرف العملة الوطنية. ولكن أي هبوط حاد للدولار أو انخفاض كبير في قيمته مقابل العملات الأجنبية الأخرى سيترتب عليه فساد مماثل في سعر العملات المرتبطة بالدولار، وستكون انعكاساً لارتفاع أسعار السلع المستوردة بالنسبة لهذه الدول.

مطارا بغداد والبصرة

محاطان بالسرية والكتمان؛ لماذا؟

منذ شهر آب الماضي بدأ الحديث يتصاعد عن مدى إمكانية

تشغيل مطاري بغداد والبصرة أمام الملاحة الجوية التجارية في ظل الحاجة الماسة للنقل الجوي لتوفير الاحتياجات التجارية

وتأمين الظروف المناسبة لتعزيز انشداد البلاد للعالم الخارجي.

غيرهم بأوضاع مطار ومدخلاته

وخيم الصمت على ملف المطارين الأمنية في الطارين العراقيين، وترجيح أولوية مطار البصرة للتشغيل للعجل نتيجة لما هو معن عن سيطرة القوات البريطانية على مطارات العراق، وتفيد أن مسارات لظروف الأمنية تتطلب على نحو أفضل، ولكن دون أن تعرف ما هي العملية التي أتت إلى التخلي عن خطط افتتاح مطار البصرة، واستأجر شركات للنقل لخدمة العراق، والتي تضمن على مجالس ادارتها.

ويما أن العديد من هذه الشركات يمتلك موجودات ثابتة ومنها عقارات تقدر قيمتها السوقية بنحو (30) مليار دينار عراقي لبعض منها كمصرف بغداد الذي تقدر قيمته عقاره بـ (25) مليار دولار تقريباً وبصرف الاستثمار العرقي وغيره من هذه الصناعات، لذا فإن هذه العقارات وبما هي الموجودات الأخرى لهذه الصناعات تعود ملكيتها إلى حكامي الاسم بما عتبار تلك الصناعات شركات مساهمة وبالتالي سيكون الاستثمار الأجنبي ملكاً لنفسيه كبيرة من هذه العقارات وهذا سيكلف ما جاء في النفقة (1) من القسم (8) من قانون الاستثمار الأجنبي الصادر عن الدولة للندية الوقتية والتي تضمن على:

(بعد تاريخ هذا الأمر وبإستثناء ما هو مسموح به طبقاً للقانون لا يجوز للمستثمر الأجنبي والشروع التجاري المشاركة بالاستثمار الأجنبي في أي طرق كانت شره حقوق التصرف والانتفاع في الملكية العقارية الخاصة. وقد يلجأ المستثمر الأجنبي في حالة عدم تحقيق الأرباح التي كان يتوقع حصول عليها بعد مضي مدة محددة إلى تصفية المصرف أو بيع العقارات على الأقل وتحويل قيمتها التي تزيد كثيراً على أساس المال. وذلك سيحقق له الأرباح التي سيحصلها في خارج العراق ويبيح للشعب العرقي هو نفسه الوحيد لذلك كله الفتح على البنك المركزي العرقي والجهات ذات العلاقة إعادة مناقشة موضوع زيادة رؤوس أموال المصارف العراقية الأهلية وتحديد مبلغ مقبول لهذه المصارف من الحفاظ على حملة الاسم المحلية وتشجيعهم للاكتتاب بالانهم الجديدة.

وكذلك مناقشة موضوع حجب المشاركة للمستثمر الأجنبي في هذه المصارف مع الإدارة للندية الوقتية وتحديد بما لا يزيد على 10% من سهم أي مصرف كان للاستثمار شركة أم شخصاً طبيعياً أو بالوطن العرقي الذي لا يسمح له قانون الشركات امتلاك أكثر من (10%) من سهم أي شركة.

مفاده، أن مشاركة المستثمر الأجنبي في شراء أسهم من المصارف الأهلية لتعزيز رأس مالها، يشكل محاولة للهبمنة على عائدات هذه الأسهم وبالتالي السيطرة مالياً على هذه المصارف؟

ومن هنا يتضح بين الأسهم التي ستطرح للاكتتاب من قبل هذه المصارف (الصارف العراقية) لغرض زيادة رأس مال مستدب للمستثمر الأجنبي في غالبيتها حيث تعتبر رخيصة جداً لأن سعر الاكتتاب سيكون بالسعر الاسمي للسهم الواحد (دينار واحد) بحيث يتمكن المستثمر الأجنبي من شراء (2000) سهم بسدول واحد وحتى لو أضيفت إلى السعر الرسمي علاوة إصدار فيبقي السعر بالنسبة له وهذا سيؤدي حتماً إلى سيطرة الاستثمار الأجنبي على هذه المصارف من خلال امتلاك نسبة كبيرة من رأس مالها وبالتالي السيطرة على مجالس ادارتها.

ومن هنا يتضح بين الأسهم التي ستطرح للاكتتاب من قبل هذه المصارف (الصارف العراقية) لغرض زيادة رأس مال مستدب للمستثمر الأجنبي في غالبيتها حيث تعتبر رخيصة جداً لأن سعر الاكتتاب سيكون بالسعر الاسمي للسهم الواحد (دينار واحد) بحيث يتمكن المستثمر الأجنبي من شراء (2000) سهم بسدول واحد وحتى لو أضيفت إلى السعر الرسمي علاوة إصدار فيبقي السعر بالنسبة له وهذا سيؤدي حتماً إلى سيطرة الاستثمار الأجنبي على هذه المصارف من خلال امتلاك نسبة كبيرة من رأس مالها وبالتالي السيطرة على مجالس ادارتها.

ومن هنا يتضح بين الأسهم التي ستطرح للاكتتاب من قبل هذه المصارف (الصارف العراقية) لغرض زيادة رأس مال مستدب للمستثمر الأجنبي في غالبيتها حيث تعتبر رخيصة جداً لأن سعر الاكتتاب سيكون بالسعر الاسمي للسهم الواحد (دينار واحد) بحيث يتمكن المستثمر الأجنبي من شراء (2000) سهم بسدول واحد وحتى لو أضيفت إلى السعر الرسمي علاوة إصدار فيبقي السعر بالنسبة له وهذا سيؤدي حتماً إلى سيطرة الاستثمار الأجنبي على هذه المصارف من خلال امتلاك نسبة كبيرة من رأس مالها وبالتالي السيطرة على مجالس ادارتها.

ومن هنا يتضح بين الأسهم التي ستطرح للاكتتاب من قبل هذه المصارف (الصارف العراقية) لغرض زيادة رأس مال مستدب للمستثمر الأجنبي في غالبيتها حيث تعتبر رخيصة جداً لأن سعر الاكتتاب سيكون بالسعر الاسمي للسهم الواحد (دينار واحد) بحيث يتمكن المستثمر الأجنبي من شراء (2000) سهم بسدول واحد وحتى لو أضيفت إلى السعر الرسمي علاوة إصدار فيبقي السعر بالنسبة له وهذا سيؤدي حتماً إلى سيطرة الاستثمار الأجنبي على هذه المصارف من خلال امتلاك نسبة كبيرة من رأس مالها وبالتالي السيطرة على مجالس ادارتها.

ومن هنا يتضح بين الأسهم التي ستطرح للاكتتاب من قبل هذه المصارف (الصارف العراقية) لغرض زيادة رأس مال مستدب للمستثمر الأجنبي في غالبيتها حيث تعتبر رخيصة جداً لأن سعر الاكتتاب سيكون بالسعر الاسمي للسهم الواحد (دينار واحد) بحيث يتمكن المستثمر الأجنبي من شراء (2000) سهم بسدول واحد وحتى لو أضيفت إلى السعر الرسمي علاوة إصدار فيبقي السعر بالنسبة له وهذا سيؤدي حتماً إلى سيطرة الاستثمار الأجنبي على هذه المصارف من خلال امتلاك نسبة كبيرة من رأس مالها وبالتالي السيطرة على مجالس ادارتها.

تنويه لا بد منه

تشتمل مضامين السيد سلمان عبد الله كثيراً من الموضوعات التي يمكن إثارة النقاش من قبل الخبراء والمختصين المصرفيين وإدارات المصارف الأهلية حولها، في الوقت الذي تبينه فيه بعض الطروحات مناقشة. نعتقد في الحدث الاقتصادي بيان هناك إمكانات كبيرة ومجالات رحبة لزيادة دفع أسواق المصارف الأهلية عبر التوسع في الإكتتاب. كما أوضح السيد سلمان عبد الله، على أن يقترن تغيير ذلك برفع مستوى كفاءة وفاعلية العمل المصرفي وتأمين نمو معدلات الأرباح وتحقيق العوائد الاقتصادية من الاستثمار بإلزام عمومي، والجديد منها بشكل خاص.

تضاف إلى هذا التوجه إمكانية دخول المصارف الأهلية العراقية بشركاتها والبنوك الأجنبية من جهة، وتعزيز قدرتها على المنافسة بوجه البنوك الأجنبية الست التي ستتاح لها فرصة ممارسة نشاطها في العراق من جهة أخرى.

بسبب قانون المصارف الجديد

المصارف الأهلية العراقية في مأزق
والاستثمار الأجنبي هو المستفيد

نقترح تحديد مبلغ مقبول لرؤوس أموال المصارف الأهلية

لنصارفها حشوق

حدثت الإدارة للندية الوقتية لـ"الانتقال" والبنك المركزي والجهات ذات العلاقة، رؤوس أموال المصارف العراقية الأهلية بـ (10) مليارات دينار عراقي أي ما يعادل نحو (5) ملايين دولار حسب سعر الصرف السنوي، وهذا المبلغ يعادل خمسة أضعاف ما كان قد حددته البسلة للبنك المركزي في (1999)، كما

سمح قانون المصارف التجارية الذي صدر عن الإدارة للندية مشاركة المصارف بنسبة (50%) من رأس مال أي مصرف عرقي تجاري يتم جالياً. علماً أن القانون المذكور قد صمم بإنشاء فروع وإقامة سبي مصارف أجنبية في العراق. ومثل هذه التدابير القانونية وضعت للمصارف الأهلية في مواجهة مشكلة تأمين رأس المال المطلوب حيث أن معظم هذه المصارف لا يملك مالها إلا ملياري دينار عدا مصرفين هما الشرق الأوسط ببغداد.

عن هذه الموضوعات وبصفة خاصة لمر مشاركة للمستثمر الأجنبي بزيادة رؤوس أموال المصارف الأهلية في العراق يبلغ (19) مصرفاً معظمها لا يصل رأسمالها إلى ملياري دينار لذلك يتوجب زيادة رأس مالها بأكثر من (4) أضعاف وخلال مدة للنتيجة ونهاية عام (2004)، وهذا لا يسدون يتم إما عن طريق اقتتاب الساهمين الحاليين لتغطية الزيادة، أو من قبل المواطنين في حالة عدم اقتتاب الساهمين الحاليين بها، أو للجوء إلى مشاركة المستثمر الأجنبي (مصارف أجنبية وشركات) وهذا يعجز الإشارة إلى أن أي اقتتاب يمثل هذه الأسهم سيتم بناء على دراسة لجنوى بمقدار ما يتوقع للشخص المكتتب من حصول على أرباح سنوية، وطرحت على السيد سلمان عبد الله سؤالاً



مصرف الانتظام العراقي